رقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر طريق للحوكمة "المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا"

Digitizing The Investment Sector in Algeria: a Path to Governance "The Investor's Digital Platform as a Sample"

منير برابح [1]*، رضا مهدي[2]

[1] المركز الجامعي سي الحواس بريكة، mounir.berrabah@cu-barika.dz

[2]جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ridda.mahdi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/11 تاريخ القبول: 2024/04/19 تاريخ النشر: 2024/06/20

ملخص:

تعتبر الرقمنة من بين أهم الوسائل الحديثة لحوكمة القطاعات لما تحققه من شفافية في التسيير، وهذا ما يبرز أهمية تطبيق الرقمنة في مجال قطاع حساس مثل قطاع الاستثمار وإدراكا من المشرع الجزائري لهذه المسألة فقد سعى إلى رقمنة هذا القطاع وهو ما يظهر لنا من خلال منصة المستثمر.

كلمات مفتاحية: رقمنة، استثمار، مستثمر، منصة رقمية. حوكمة.

Abstract:

Digitization is considered one of the most important modern means of sector governance because of the transparency in management it achieves. This highlights the importance of applying digitization in the field of a sensitive sector such as the investment sector. The Algerian legislator, aware of this issue, has sought to digitize this sector, which is shown to us through the investor platform.

Keywords: Digitization, investment, investor, digital platform, Governance**.**

* **المؤلف المرسل**

1.مقدمة:

لقد كثر الكلام في أيامنا هذه عن الرقمنة كمرادف أو دليل للحوكمة، ويقصد بالرقمنة في مفهومها ومعناها الواسع إتباع الأنظمة والمعطيات والتطبيقات وتغطية قطاعات معية وشموليتيها من حيث الإحصائيات الرقمية، وضبط إجراءات القيام بعمليات معينة عن طريق خلق منصات إلكترونية محددة البيانات متاحة لجميع المعنيين بمسألة معينة وتخضع لرقابة إلكترونية مركزية بحيث يصعب معها القيام بأي تجاوزات قانونية تمس بشفافية الإجراءات المتعلقة والمرتبطة بهذه العمليات.

إن المعنى السابق للرقمنة هو ما جعلها تكون ذات أهمية في مجال حوكمة وتسيير ومراقبة العمليات الاستثمارية، من أجل المساواة بين المستثمرين من جهة، ومن حيث الرقابة أيضا على سير العمليات الاستثمارية ومراقبة نتائجها بصفة دورية ومتجددة بحيث يصعب معها التحايل سواء من قبل المستثمر أو من القائمين على الرقابة على العمليات الاستثمارية وهو ما يضمن القضاء على البيروقراطية التي تؤدي إلى عدم ثقة المستثمرين خاصة الأجانب في النظام الإداري للدولة وهو ما ينعكس دون أدنى شك بالإيجاب على هذا القطاع والمجال الحساس في الدولة وفي تنميتها.

والجزائر من الدول التي تسعى جاهدة إلى تطوير قطاع الاستثمار، في مختلف المجالات من أجل خلق البدائل الاقتصادية والتخلص من اقتصاد الريع، وإدراك منها للأهمية التي تعلبها الرقمنة في هذا المجال إضافة إلى التحفيزات المقدمة للمستثمرين سواء أكانوا وطنين أو أجانب، فقد بادرت إلى خلق الرقمنة في مجال الاستثمار من أجل حوكمة هذا الأخير وهذا ما يظهر مثلا من خلال إنشاء المشرع الجزائري في قانون الاستثمار الحالي للمنصة الرقمية للمستثمر التي تعد صورة واضحة للرقمنة وتعزز من جهة أخرى حوكمة مجال الاستثمار لذا فإن الإشكالية التي تطرح في هذا المجال هو كيف يمكن أن تشكل المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا لرقمنة و حوكمة قطاع الاستثمار في الجزائر؟

وتتمثل أهم الفرضيات المقدمة للإجابة على هذه الإشكالية في مايلي:

- منصة المستمثر طريق لرسم الشفافية في تسيير عمليات الاستثمار.
- منصة المستمثر آلية للقضاء على البيروقراطية.
- منصة المستثمر آلية للرقابة وتتبع ملفات الاستثمار.

إن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في بيان أن الضرورة الملحة لإنجاح العمليات الاستثمارية والتي دفعت بالمشرع الجزائر نحو رقمنة هذا القطاع، وهو ما تكرس في منصة المستمثر، التي بدأت في إثبات مدى نجاعتها في استقبال الملفات الاستثمارية ودراستها بشفافية، وهو ما يقودنا إلى تعميم ظاهرة الرقمنة فيما بعد لتشمل نتائج الاستثمارات ومداخليها.

كما تهدف هذه الدراسة إلى بيان انعكاسات استعمال الرقمنة في مجال الاستثمار منصة المستثمر نموذجا وما يمكن أن تخلقه من سمعة طيبة في تتبع ودراسة الملفات بشفافية من شأنها أن تعمل على جذب المستثمرين خاصة الأجانب منهم.

ومن أجل دراسة هذا الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي للإحاطة بالمعلومات الثابتة حول الرقمنة في مجال الاستثمار ومنصة المستثمر بالأخص ثم جمع بعض المعلومات المرتبطة بالملفات المقدمة على مستوى هذه المنصة والتعليق عليها من خلال استعمال المنهج التحليلي للوصول إلى نتائج عينية حول هذه المنصة ونتائج استعمالها.

2. إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر في ظل حوكمة ورقمنه قطاع الاستثمار

ونتكلم هنا عن ظروف إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر وكيفية تسييرها، ثم عن مدى مظاهر ارتباط هذه المنصة بحوكمة قطاع أو مجال الاستثمار.

1.2 ظروف إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر وكيفية تسييرها

ونتناول تحت هذا العنوان ظروف إنشاء المنصة الرقمية للمستمر (1.2.2)، ثم كيفية تسيير هذه المنصة (2.2.2)

1.2.2 ظروف إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر

تم إنشاء المنصة الرقمية لأول مرة بموجب القانون 22-18[1] حيث نصت المادة 29 الفقرة 1 منه مايلي:" تنشأ منصة رقمية للمستثمر " ..."

إن المتأمل في ظروف إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر سوف يلاحظ أنهها جاءت من أجل تعزيز رقمنة قطاع الاستثمار وحوكمته، وهنا ينبغي أن نشير بأنها ليست خطوة معزولة جاءت هكذا دون أن تسبقها محاولة أخرى في هذا المجال بل هي امتداد لمحاولات سابقة ففي 2001 مثلا تم إطلاق البوابة الإلكترونية *

استثماري* على مستوى وزارة الصناعة في ذلك الوقت وهي منصة آلية تهدف إلى تسهيل النشاط وتقوم بتقريب الإدارة من المتعامل الاقتصادي بالإصغاء إلى انشغالاته اليومية. وتقوم هذه المنصة بإرساء تقاليد جديدة بين الإدارة والمستثمر والتي تبنى على الثقة المتبادلة والتواصل المنتظم كشرط أساسي لتعزيز المناخ الأعمال الصناعي، من أجل المساهمة في إيجاد حلول سريعة للمشاكل ورفع العراقيل التي تقف في وجه المستثمر خاصة البيروقراطية التي لطالما كانت السبب المباشر في عجز وعدم نجاح الكثير من المشاريع والبرامج الاستثمارية الصناعية[2].

وإضافة إلى الظروف السابقة فإن توجه الرقمنة اليوم أصبح حتمية تفرض نفسها في جميع القطاعات من أجل مسايرة الأوضاع العالمية التي سارت في هذه الاتجاه بطريقة قوية وسريعة، وهذا ما جعل السلطة اليوم في تحدي رقمنة جميع الطاعات بما فيها مجال الاستثمار، من أجل تجاوز التسيير التقليدي وما ينجر عنها من انحرافات وتجاوزات تقليدية تضر بالتسيير بصفة عامة، والاستثمار خاصة.

ويرتبط نجاح المنصات الرقمية ومن بينها المنصة الرقمية للمستثمر بالهيئة أو الشخص القائم على هذه المنصة، وهنا نشير بأن المشرع الجزائري قد أسند مسألة تسيير المنصة الرقمية للمستثمر إلى الوكالة

2.2.2 كيفية تسيير المنصة الرقمية للمستثمر

نص المشرع الجزائري في نص المادة 23 من القانون 22-18 على أن مهمة تسير المنصة الرقمية للمستثمر هي من مهام الوكالة ويقصد بها هنا الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار التي جاءت كبديل للوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، حيث تم التخلي على هذه الأخيرة لأسباب ذكرها بعض الأساتذة[3] وذلك عقب الشكاوى التي تقدم بها المستثمرون سواء أكانوا وطنيين أو أجانب نظرا لثقل الإجراءات خاصة وما نتج عنه من بيروقراطية لهذه الوكالة والتي كانت تتولى مهمة دراسة المشاريع ودراستها والموافقة عليها أو رفضها، وقد ورد هذا التسبيب في بيان مجلس الوزراء عند التصديق على النسخة المعروضة لقانون الاستثمار.

ورغم أن المشرع الجزائري قد أوكل مهمة تسيير المنصة الرقمية للمستثمر إلى الوكالة الوطنية الجزائرية للاستثمار إلا أنه لم يعرف هذه الوكالة واكتفى فقط بالإشارة إليها من خلال نص المادة 18 من القانون 22-18 والتي ينصت على مايلي " تدعى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المادة 6 التي بقيت سارية

المفعول ضمن الأمر 03/01 المؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1422 الموافق ل 20 غشت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، من الآن فصاعدا" الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار" وتدعى في صلب الناص الوكالة".

ورغم أن النص لم يعرف الوكالة إلا أنه يفهم منه صراحة أن المقصود بالوكالة التي تتولى مهمة تسيير المنصة الرقمية للمستمر هي الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وقد عرفتها المادة 2 من المرسوم التنفيذي 22-298[4] بأنها " الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير الأول"

وبما أن المنصة الرقمية للمستمثر تسير من قبل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، فهي تقع من حيث الإدارة تحت مجلس إدارة هذه الوكالة، ويسيرها المدير العام إداريا، كما يتصرف باسمها ويمثلها أمام القضاء وفي جميع أعمال الحياة المدنية[5].

2.2 مدى ارتباط المنصة الرقمية للمستمثر بحوكمة قطاع الاستثمار

إن المتأمل في العلاقة بين رقمنة قطاع الاستثمار والهدف من وراء إنشاء المنصة الرقمية للمستمر سوف يدرك دون أدنى شك أن الهدف الجلي والأساسي من رواء ذلك هو حكومة قطاع الاستثمار، خاصة ونحن نعلم بأن من مزايا الرقمنة هي القضاء على البيروقراطية وسوء التسيير والمحسوبية وغيرها من التصرفات التي تعيق التنمية في جميع المجالات بما فيها مجال الاستثمار.

وفي هذا الإطار يرى البعض[6] بأن مسألة الرقمنة وإنشاء المنصة الرقمية للمستمثر تعمل على إرساء تقاليد جديدة بين الإدارة المستمثر أساسها الثقة المتبادلة والتواصل المنتظم كشرط أساسي لتعزيز مناخ الأعمال الصناعي، وهو ما من شأنه أن يساهم في الحصول على أسرع الحلول وأحسنها لجميع المشاكل الحاصلة والمتوقعة كما يعمل أيضا على تذليل جميع العقبات والعراقيل الوقفة أو التي يمكن أن تقف أمام المستثمر لا سيما منها البيروقراطية التي كانت ولازالت حاجزا وعائقا أمام المشاريع الصناعية بصفة عامة، والمشاريع الاستثمارية خاصة.

ويبدو أن استحداث المنصة الرقمية للمستمثر من شأنه أن يحقق ويعزز مبدأ الشفافية في العملية الاستثمارية التي توضع لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار الموضوعة تحت وصاية الوزير الأول، لإحداث القطيعة نهائيا مع النظام الورقي، واعتماد النظام الالكتروني في التعامل مع الاستثمارات سواء كانت أجنبية أو محلية بعيدا عن الإدارة الورقية، غير أن المشكل يبقى محتملا في ضعف استخدام التكنولوجيا وتقنياتها[7].

إن الارتباط بين المنصة الوطنية للمستثمر وحوكمت قطاع أو مجال الاستثمار يمكن أن يتجلى أيضا من خلال مهام[8] هذه المنصة في تسيير وتوجيه المشاريع الاستثمارية وذلك كمايلي:

* توفير جميع المعلومات اللازمة حول الاستثمار بنوع من الشافية خاصة ما تعلق منها بمايلي

– إعلام جميع المستمثرين بفرص الاستثمار المتاحة في الجزائر

– كل ما يتعلق بالعروض العقارية التحفيزات والمزايا التي تمنحها السلطة الجزائرية والمرتبطة بالاستثمار وإعلام جميع المستثمرين بها على حد متساوي وجميع الإجراءات ذات الصلة

* التخلص من الطابع التقليد حيث تسمح المنصة الرقمية للمستثمر ببيان الأنظمة المعلوماتية للهيئات الإدارية والإدارات المكلفة بالعملية الاستثمارية وهو ما يسمح هنا بإزالة الطابع المادي والتقليدي خاصة الورقي عن جميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، حيث تتم هذه الإجراءات عبر النت من خلال المنصة الرقمية للمستمثر وهذا ما من شأنه إزالة جميع العقبات البيروقراطية والمحسوبية والقضاء على جميع أشكال الفساد التي يمكن أن تواجه المستمثرين في هذا المجال.

* إزالة الغموض واللبس عن العمليات الاستثمارية، وذلك كونها تشكل أداة لتوجيه ومرافقة الاستثمارات ومتابعة كل ما يتعلق بها بداية من تسجيل الاستثمار إلى غاية دراستها وكذا القيام بها واستغلالها في الواقع.

3- آثار إنشاء المنصة الرقمية لمستثمر كآلية لحكومة قطاع الاستثمار

إن الكلام عن إنشاء المنصة الرقمية للمستمثر كأداة وآلية لحوكمة قطاع الاستثمار سوق يقودنا دون أدن شك إلى الكلام عن فاعلية المنصة الرقمية للاستثمار في حوكمة قطاع الاستثمار (1.3)، وكذلك عن الصعوبات وتحديات مستقبل المنصة الرقمية للمستمثر (2.3).

1.3 فاعلية المنصة الرقمية للمستثمر في حوكمة الاستثمار

عقب إنشاء المنصة الرقمية للمستمثر بموجب القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار وأثناء خرجت له صح السيد أحمد بريشي مدير الشباك الموحد والمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، خلال لقاء حول القانون الجديد للاستثمار/ نظم على هامش الطبعة 30 لمعرض (سافكس) أن هذه المنصة التي أطلقها الوزير الأول السيد أيمن عبد الرحمان آنذاك في 20 أكتوبر سجلت حوالي 133 مشروعا عبر البلاد، كما صرح السيد المدير أن إقبال المتعاملين الاقتصاديين على تسجيل مشاريعهم على هذه المنصة متزايد، وأنه من المؤكد أن ترتفع عدد المشاريع مع نهاية سنة 2022، انطلاقا من أنه هناك العديد من المستمرين أقبلوا على إنشاء حسابات على المنصة وهو يعلهم مرشحين لتسجيل مشاريعهم في القريب[9].

وبعد مرور سنة من تقديم الإحصائيات أعلاه فقد أعلن المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار عمر ركاش أن عدد المشاريع الاستمارة المسجلة على مستوى المنصة الرقمية للمستمثر في تزايد مستمر حيث بلغ عدد المشاريع المسلحة على مستوى الوكالة 4651 مشروع استثماري إلى غاية نوفمبر 2023[10].

وبالنسبة للمشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب المدير العام للوكالة التي قدمت وتم دراستها إلى غاية التاريخ المذكور أعلاه فقد بلغ 124 طلب استمثار أجنبي للاستثمار في الجزائر ومن ضمن هذه المشاريع ما تقدمت به مؤسسات كبيرة ومؤسسات متعددة الجنسيات[11].

إن الإحصائيات المقدمة أعلاه توضح أن إقبال المستمثرين على المنصة الرقمية للمستمثر سواء أكانوا أجانب أو وطنين في تزايد مستمر، وهذا ما يوضح مدى تسهيل هذه المنصة لعملية الاطلاع على المشاريع الاستثمارية من قبل هؤلاء من جهة وكذا التسهيل المرتبط بعملية التسجيل في حد ذاتها، أو من خلال تمكينهم من الاطلاع على كل جديد يتعلق بملفاتهم وكيفية دراستها بشكل دائم ومستمر وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في المنظومة الإدارية الوطنية وهذا من متطلبات نجاح الاستثمار في كل دولة.

2.3 الصعوبات وتحديات مستقبل المنصة الرقمية للمستمثر:

صحيح أن المنصة الرقمية للمستمر وهي الطريقة التي تم من خلالها رقمنة الاستثمار من أجل ضمان حوكمت هذا القطاع وتسييره الحسن، إلا هذا لا يعني أبدا أن هذه المنصة سوف تحقق هذه الحوكمة بشكل دائم ومتكامل صعوبات تعتري تطبيق الرقمنة كآلية التسيير الحسن والشفاف للاستثمار.

ولعلى من الصعوبات التي يمكن ذكرها في مجال تطبيق المنصة الرقمية للمستمر كآلية لرقمنة الاستثمار هو حداثة العمل بهذه المنصة وعدم التنبؤ بالأخطار الإلكترونية التي يمكن تعتري مثل هذه المنصات، مثل الاختراق الإلكتروني والقرصنة التي تجعل المشاريع الاستثمارية وملفات المستمثرين في خطر دائم وعرضت للسرقة الإلكترونية.

الموظفين المختصين في هذا المجال أن تطبيق الرقمنة وتسيير المنصة الرقمية يفرض على الإدارة القائمة على تسيير المنصة الرقمية للمستثمر توظيف اليد العاملة المتخصصة في هذا المجال، والتكوين الدوري لهم بما يتماشى والمستجدات الحاصلة في المجال الرقمي من أجل تقديم عمل أكثر وأكبر نجاعة.

إن الاعتماد على المنصة الرقمية للمستمر ينبغي معه الانتباه إلى ارتفاع نسبة التكاليف وهذا ما يقضي زيادة الاعتماد المالي المخصص لهذا المجال من أجل تغطية التجهيزات المادية والبشرية الكفيلة بإنجاح الرقمنة وإدارة المنصة الرقمية للمستمر.

من الصعوبات التي تواجه المنصة الرقمية للمستمر أيضا ضرورة مسايرة التطور الرقمي الحاصل على المستوى العالمي، حث لا نقع ضحية لوسائل إلكترونية تقليدية قد تكلف الدول ليس خسارة مادية فحسب بل خسارة سمعتها كدولة تبحث على إنجاح المشاريع الاستثمارية واستقطاب المستمرين، هذا لا يكون إلا من خلال تتبع كل جديد يتعلق بالمنصات الإلكترونية وتحديث هذه المنصة وفقا للمستجدات الحاصلة في المجال الرقمي.

ومن بين صعوبات وتحديات الرقمنة بصفة عامة ومنصة المستمر بصفة خاصة أيضا نذكر الصعوبات والتحديات المتعلقة بالفاسد الإلكتروني، فكل ما تطورت الوسائل الهادفة إلى الحوكمة في التسيير وظهرت آليات موازية تهدف إلى ممارسة الفساد بشكل يتماشى مع التطورات الحاصلة وهذا ما يفرض ضرورة وضع نظام وقائي وردعي يهدف إلى الحد من الفساد الإلكتروني الذي من شأنه زعزعة الثقة في المنصات الرقمية الهادف إلى الحوكمة والتسيير الحسن والشفاف ومن بينها المنصة الرقمية للمستثمر.

4. الخاتمة

تعتبر الجزائر من الدول التي بادرت في تطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية، من خلال ما تم انجازه بهدف بناء مجتمع معلوماتي يعتمد على وسائل الإعلام والاتصال لإنجاز مختلف الأعمال وفي شتى المجالات بغية تسهيل المعاملات من جهة وتقليل الضغوط والأخطاء من جهة أخرى،من خلال انتهاج برامج ومشاريع مختلفة تثبت استخدام وتطبيق أهداف ومؤشرات الحوكمة الإلكترونية للحد من مظاهر الفساد المختلفة، ولترقية وتطوير الاستثمار من جهة أخرى مدعمين ذلك بتوظيف بعض النماذج عن تطبيق استراتيجيات الحوكمة الإلكترونية من خلال تفعيل دور الحكومة الإلكترونية، وتحسين تقديم الخدمات العمومية، في إطار تعزيز الشفافية، الإفصاح والمساءلة، وتفعيل أدوار الرقابة المختلفة، وتنظيم التجارة الالكترونية وتطوير الاستثمارات الأجنبية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن دراستنا للمنصة الرقيمة للمستمر كآلية لحكومة الاستثمار، قد أكد لنا بأن هذا المسعى أو الاتجاه الذي ذهب إليه المشرع الجزائري هو فعلا مسعى حميد ومن شأنه خلقت التسيير الحسن

والشفاف وإنجاح الاستثمار وتجاوزت الكثير من العوائق والعقبات التي لطالما كانت حجرة عثرة في طريق نجاحه.

ومما لا شك فيه أيضا من خلال ما تقدم أن رقمنة قطاع الاستثمار من خلال استحداث المنصة الرقمية للمستمثر هي طريق وآلية للحوكمة مجال الاستثمار وذلك ومن خلال مايلي:

- هي طريق للقضاء على البيروقراطية
- أداة للتسيير الشفاف لملفات المستثمرين والتعامل معهم
- العمل على توفير المعلومات المتعلقة بالاستمارة من حيث التحفيزات أهميتها أنواعها لجميع المستثمرين على قدم المساواة.
- أنها تسهل عملية التسجيل على مستوى المنصة الرقمية للمستثمرين الراغبين في الاستثمار داخل الدولة الجزائرية بإجراءات جد بسيطة وفي وقت وجيز .
- تمكن كل مستمر والإدارة القائمة على الرقابة على العمليات الاستثمارية من تتبع ملف المستمر بداية من تسجيله إلى غاية منح الاستمارة وبداية استغلاله.

وإذا كانت هذا الفائدة والتي شكل العلاقة بين الرقمنة في قطاع الاستثمار مجسدة في المنصة الرقمية للمستمر والحكومة فإن هناك صعوبات وتحديات سبقا وان أوردناها في عنوان مستقل من هذا البحث ومن اجل تجاوز تلك الصعوبات والتحديدات فإننا نقدم بعض التوصيات المتمثلة في مايلي:

- العمل على إسناد تسير المنصة الرقمية للمستمر لأشخاص مؤهلين من الناحية العلمية وقد يكون ذلك عن طريق أن تسير هذه المنصة من لجنة تحتوي على مهندسي الإعلام الآلي والقانونين والاقتصاديين.
- العمل على التكوين المستمر للموظفين القائمين على تسيير مثل هذه المنصات بما يضمن مواكبة التطورات الحاصلة في مجال المنصات الإلكترونية وتسييرها والتحكم فيها.

– إقامة شراكة مع الدول ذات الخبرة في هذا المجال وعقد دورات تكوينية منتظمة ومستمرة في هذا المجال.

– اقتناء أحدث التكنولوجيات المتعلقة بتسيير وحماية المنصات الإلكترونية من الاختراق والاعتداء الإلكتروني

– وضع نظام قانوني وقائي ورادعي لكل موظف يساهم أو يسهل التلاعب بالمعطيات المرتبطة بالمنصة الرقمية للمستثمر، وكذلك لكل مستثمر يحاول استغلال موظف أو استعمال أي أداة بشرية أو الكترونية من أجل اختراق المنصة الرقمية للمستمر أو التحكم بالمعطيات والمعلومات المتواجدة بها أو الإطلاع عليها بشكل غير مشروع.

– تخصيص الاعتماد المالي الكافي لتجهيز المنصة الرقمية بأحدث الوسائل خاصة الإلكترونية والتكنولوجيا منها.

5. الهوامش:

[1] وهو القانون المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتضمن قانون الاستثمار، ج ر، العدد 50.

[2] خرفوش مداني، كربيش نبيل، الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجاً، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الملجدد6، العدد خاص 2023، ص1-24 ، ص14.

[3]– المرجع نفسه، ص15.

[4] وهو المرسوم المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، ج ر، ع 60.

[5] راجع خاصة المادتين 5و13 من المرسوم التنفيذي 22-298. المرجع نفسه.

[6] راجع حرفوش مداني، كربيش نبيل، المرجع السابق، ص14.

[7] لعشاش محمد، الأجهزة القانونية للاستثمار في ظل القانون الجديد رقم 22-18، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس 2023.ص 310.

[8] أنظر فيما يتعلق مهام المنصة الرقمية للمستمر خاصة المادة 23 من القانون 22-18 المرجع السابق.

[9] مقال بعنوان: المنصة الرقمية للمستمثر إقبال معتبر من أصحاب المشاريع منشور على موقع الوكالة الجزائرية لترقية لاستثمار مدرج يوم 14 ديسمبر 2022 على الموقع التالي
https://www.aps.dz/ar/economie/136170-2022-12-14-17-24-46

تاريخ الاطلاع 2024/03/08 على الساعة 18:30 مساءا

[10] مقال بعنوان الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار: تسجيل 4651 مشروع استثمار إلى غاية نهاية نوفمبر 2023 https://www.aps.dz/ar/economie/153758-4651-2023 تاريخ الاطلاع 2024/03/08 الساعة 18:45 مساءا

[11] مقال منشور على موقع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار على الموقع التالي: https://www.aps.dz/ar/economie/152993-124، تاريخ الاطلاع 2024/03/08(على الساعة 19:00 مساءا).